

بريطانيا تقرّ مشروع قانون مثيراً للجدل بشأن الهجرة



لندن - أ ف ب

أقرّ البرلمان البريطاني، الثلاثاء، مشروع قانون مثير للجدل بشأن الهجرة يمنع خصوصاً المهاجرين الذين وصلوا إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني من طلب اللجوء في هذا البلد.

ويعتبر هذا النص حجر الزاوية في مشروع رئيس الوزراء ريشي سوناك لمحاربة الهجرة غير الشرعية، الملف الذي وضعه في أعلى سلم أولوياته.

وعد رئيس الوزراء بـ«وقف» وصول المهاجرين غير النظاميين إلى بلاده عبر بحر المانش على متن قوارب صغيرة تنطلق غالباً من السواحل الفرنسية القريبة.

في 2022، وصل إلى سواحل إنجلترا على متن هذه القوارب أكثر من 45 ألف مهاجر، في رقم قياسي. وتجاوز عددهم منذ مطلع العام 13 ألف شخص.

وهذا النص الذي أثار انتقادات واسعة داخل المملكة المتحدة ومن جانب منظمات حقوقية دولية، ينص خصوصاً على منع المهاجرين الذين وصلوا بشكل غير قانوني إلى الأراضي البريطانية من طلب اللجوء في هذا البلد

وبعد احتجاز المهاجرين غير النظاميين، تريد الحكومة ترحيلهم في أسرع ما يمكن، إما إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلد ثالث مثل رواندا، أيّاً كان البلد الذي أتوا منه

وأبرمت بريطانيا في العام الماضي، اتفاقاً مع رواندا لإرسال مهاجرين غير شرعيين إلى البلد الإفريقي، لكن لم يتم تنفيذ أي عمليات ترحيل بعد بموجب هذا الاتفاق المثير للجدل

وكان مقرراً إجراء أول عملية ترحيل في حزيران/يونيو 2022، لكن الرحلة الجوية تم إلغاؤها بعد قرار من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

وفي نهاية حزيران/يونيو، أعلن القضاء أن هذا الاتفاق غير قانوني، لكن الحكومة البريطانية أعلنت في الحال عزمها على استئناف هذا الحكم

وفي البرلمان، تمت عرقلة مشروع قانون الهجرة لأسابيع بعد أن مارس مجلس اللوردات ضغوطاً من أجل إدخال العديد من التعديلات عليه

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون فرض قيود على احتجاز الأطفال وحماية ضحايا العبودية الحديثة

ولا يزال يتعين على الملك تشارلز الثالث المصادقة على النص ليصبح قانوناً ساري المفعول

وكان رئيس أساقفة كانتربري جاستين ويلبي وهو الزعيم الروحي للكنيسة الأنجليكانية وعضو أيضاً في مجلس اللوردات، من أشد المعارضين لهذا القانون

وقال أسقف كانتربري خلال المناقشات في مجلس اللوردات: «لست أرى كيف سيسمح هذا النص بإيقاف قوارب المهاجرين، لم أسمع أي شيء أفنعي»